سلسلة قطاع الأعمال العام والخصخصة

للدكتور أحمد محمد ارباب
جامعة العلوم التطبيقية
مملكة البحرين

الحلقة الثالثة: مفهوم الخصخصة

أن فهم واستيعاب المصطلح أمراً ضرورياً بل أساسياً لمعرفة أهميته واستيعاب أبعاده وكذا الخلفية التاريخية لتكوينه، وهذا ما ينطبق على موضوع الخصخصة. لقد اختلفت المفاهيم بالنسبة إلى الدول العربية حول ترجمة كلمة Privatization والتي ظهرت لأول مرة في عام 1983م وانتشرت في بلدان كثيرة بعدئذ، حيث ذكر قاموس "وبستر" أن لفظ كلمة Privatization شاع استخدامها منذ عام 1948م وتم تعريفها على أنها تحويل الأعمال والمشاريع الحكومية إلى الملكية الخاصة. ونظراً لحداثة عهد هذه السياسة الإقتصادية فلم يتفق حتى الآن على مصطلح عربي بعينه ليقابل الكلمة الإنجليزية Privatization، من المصطلحات العربية المرادفة لهذا المفهوم مثل الخصخصة والتخصيصية والتخاص والتخاصية والخاصية والمخاصة والخوصصة، علما بان الخصخصة والتخصيص أكثر انتشارا في الأدبيات الإقتصادية. لقد انتهى الصراع الصارخ في إطار ما يسمى بالحرب الباردة وفتح مجال الصراع الاقتصادي وتقدمت موضوعات الاقتصاد على موضوعات السياسة وأبرز سمات هذا التحول هو البحث عن دور جديد للدولة في الحياة الإقتصادية، وقد تضمن التفكير الجديد طرح رؤية أكثر جذرية لمفهوم السوق والحرية الإقتصادية فبرزت الخصخصة كتعبير مباشر وعملي لهذه الرؤية. ونجد في ورقة أصدرتها مؤسسة ارنست وبونج 2005، إشارة تؤكد أن تعبير التخصيص يقصد به تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى شركات تدار إلى أسس تجارية أو بيع الأسهم المملوكة للحكومة في بعض الشركات المساهمة العامة كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص. ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن المملكة المتحدة كانت من أوائل الدول التي تبنت هذه السياسة على نطاق واسع من أواخر السبعينات ثم ما لبثت هذه السياسة أن حققت انتشاراً عالمياً واسعاً لم تحققه سياسات اقتصادية من قبل، لقد طبقت إلى الآن في أكثر من ثمانين دولة بغض النظر عن العقائد السياسية، مستوى التقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي ووفرة الموارد الأولية والبشرية والطبيعية. وهنالك ميلان سياسيان من الثمانينات يصبغان ويقيدان السياسات الاقتصادية في التسعينيات، إحداهما حماسة ثقافية متجددة من اجل المشروعات الخاصة، والأخرى حقيقة ملحة دائماً لا سبيل لتجنبها للحد من الإنفاق الحكومي، وقد أدى التقاء هذين الاتجاهين إلى نشوء آمال كبرى ومطالباً تحويل الملكية للقطاع الخاص، وهو تطبيق يتمثل في تفويض أداء مهام عامة إلى منظمات خاصة. فقد انتشرت سياسة الخصخصة في العالم بشكل متسارع ومستمر. وفي خلال نصف عقد الثمانينات باعت حكومة مارجيت تاتشر شركات الغاز

البريطانية، وشركات بريتش تليكم، وجاجوار والخطوط الجوية البريطانية وكل أو جزء من حصصها في شركة السكر البريطانية، والبترول البريطانية والصلب ووحدات إسكان ومرافق عامة. وفي نفس الوقت تخلت فرنسا عن شركة سان جوبان التي تنتج المواد، وبنك بار يباس الرئيسي، وفي ظل حكومة اشتراكيين باعت أسبانيا كل حصتها في شركة ألفارومیو وأسهمها في مصنع السيارات وكذلك شركة البترول الحكومية، وباعت إيطاليا أسهمها في شركة الفارومیو وحصتها في شركة الخطوط الجوية القومية اليتاليا وأصولاً أخرى. وفي اليابان نقلت حكومة ناكا سوني الخطوط الجوية اليابانية إلى القطاع الخاص وكذلك شركة نيبون للبرق والهاتف ومؤسسات أخرى، وباعت تركيا جسر البسفور كمقدمة لحملة أكثر اتساعاً لنقل الملكية العامة للقطاع الخاص، واتخذت ماليزيا خطوات للتخلي عن أعمال الخطوط الجوية والتليفون والخطوط الحديدية، وبدأت الأرجنتين وسنغافورة والمكسيك والبرازيل جميعاً إجراءات جذرية في عدد من المشروعات المملوكة للدولة توجهها لبيع القطاع العام الذي أثقل كاهل الدولة، حيث كانت أغلب الأنشطة التي تعمل بصورة سيئة موجودة في القطاع العام. وأجد من الضروري هنا، الربط بين ما ذكره الباحثون في العصر الحديث وما ذكره إبن خلدون في العصر الوسيط وهو ينوه بخطر إثقال كاهل الدولة بالأعباء الإقتصادية مما يعرضها إلى الانهيار، حيث يذكر ابن خلدون في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية وأعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات، قصد الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد المال والجباية فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم وتارة بالزيادة في المكوس وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على فوائد الغلات مع يسارة أموالهم و إن الأرباح على نسبة رؤوس الأموال فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستقلاله في شراء البضائع والتعرض بها لجوالة الأسواق، ويجبون ذلك في إدرار الجباية وتكثير الفوائد، وهو غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعاية من وجوه متعددة. وينصح ابن خلدون بعدم تدخل السلطان(الدولة) بالنشاط التجاري الواسع، وترك هذا النشاط للتجار والزراع لينمي السلطان أمواله من الجباية حيث قال أعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجودة إلا من الجباية وإدرارها، إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك، فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها فتعظم منها جباية السلطان وأما غير ذلك من تجارة أو فلاحة فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية، ونقص للعمارة.

من خلال دراسة الكتابات والندوات والتقارير والقرارات الخاصة بالخصخصة فقد تعددت التعاريف وفقاً للتعدد وتنوع الآراء والمداخل والنماذج التي تم اتخاذها للتدليل على المزايا الإدارية والاقتصادية والمالية التي يمكن جنيها من تطبيق برنامج الخصخصة وفيما يلي استعراض بعض تلك التعاريف والمفاهيم.

أن مفهوم الخصخصة ينحصر في تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام أو إدارتها إلى القطاع الخاص ثم يضيف في موضوع آخر أن موضوع التخصيص ينطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد تحويل الملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فالهدف الأساسي والأهم يجب أن يكون

مرتبط بتحسين الأداء وزيادة العائد من الاستثمارات ذات الجدوى الإقتصادية المنتجة. أن مفهوم المصطلح يعني سياسة نقل المؤسسات–ملكية أو إدارة – من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وأضاف بأنه قد زاد الاهتمام بالخصخصة على أثر التدهور الكبير الذي طرأ على البيئة الإقتصادية العالمية. بينما يرى البعض أن مفهوم الخصخصة تحدد بأن التصرف في المؤسسات العامة سواء ببيع الأسهم التي تمتلكها الدولة في رأس مالها أو بيع العناصر المنتجة من عقارات وتجهيزات التي تملكها هذه المؤسسات. أن الخصخصة بهذا المفهوم تمثل عنصراً من عناصر البرنامج التصحيحي الشامل الذي يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحديدا إلى إعادة هيكلة تدخل الدولة في قطاعات الإنتاج. وبقدر ما يكون تدخل الدولة يشمل قطاعات متعددة بقدر ما تكون عملية التخصيص صعبة التحقيق. وينتقد بعض الباحثين هذه التعريفات المبسطة لمفهوم الخصخصة .أن تلك المفاهيم تنظر للخصخصة باعتبارها عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة للقطاع الخاص إما جزئياً أو كلياً. وأضاف أنه يمكن للقطاع الخاص أن يكون أما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات وطنية أو أجنبية. ومن الواضح أن هذا التعريف الشائع للخصخصة لا يأخذ في الاعتبار عملية أخرى هي نقل الالتزامات من القطاع العام إلى القطاع الخاص لإنشاء مؤسسات جديدة مستقبلاً أو الاستثمار في نشاطات معينة أو إدارتها بصورة عامة. عرف احد الباحثين أن الخصخصة هي عبارة عن النزوع العالمي المعاصر إلى التحول عن التركيز على القطاع العام صوب القطاع الخاص كجزء من التصحيح الاقتصادي الهيكلي كظاهرة قوية ضاغطة، وقد تعدى هذا التحول نطاق الفكر واختيار الأنساق الاقتصادية و الاجتماعية ليشكل ضغطاً سياسياً مكشوفاً تمارسه الدول الغربية الصناعية الكبرى في تعاملها مع البلدان النامية ومع الدول الاشتراكية العاملة على إعادة هيكلة اقتصادها ومجتمعها، كما يمارسه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويذهب البعض الاخر إلى أن مفهوم الخصخصة أوسع نطاق من تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، فهو يشير إلى تحرير السوق من الاحتكارات العامة وإسناد عملية إنتاج الخدمات إلى القطاع الخاص.

اوضح آخر بأن الخصخصة تعني إعادة نقل حقوق الملكية من الدولة عادة إلى فرد أو أسرة أو مجتمع، وبذلك تؤول السلطات التي كانت ما قبل ذلك في يد الدولة إلى القطاع الخاص. هذا التعريف نموذجاً للتعريفات التي تربط مفهوم الخصخصة بنقل الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص، وهو أكثر المفاهيم عن الخصخصة شيوعاً. وفي إطار المفهوم السابق عرفت الخصخصة بأنها تعني عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، إما جزئياً أو كلياً، ويمكن للقطاع الخاص أن يكون إما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات وطنية أو أجنبية.

أن هذا التعريف يسير في نفس الاتجاه الرابط لمفهوم الخصخصة بتحويل الملكية العامة للخاصة مع توسع في تحديد القطاع الخاص بإضافة البعد الأجنبي. وهى إضافة ذات دلالة تتجاوز لما يتعلق بمواجهة الأعباء المالية للمنشآت العامة، وجني المزايا المترتبة على خصخصة مشروعات معينة، إلى ما يتعلق بإعادة رسم السياسات الاستثمارية العامة.

واضح آخر بأن مفهوم الخصخصة يعنى تحويل ملكيات مؤسسات القطاع العام، أو إداراتها إلى القطاع الخاص، بعض النظر على الطريقة التي تتم بها ذلك التحويل، سواء عن طريق البيع المباشر لشخص أو لشركة، أو عن طريق طرح أسهم تلك المؤسسات للبيع.

إن الخصخصة بهذا المفهوم هي العملية التي يتم خلالها تقليل دور الحكومة أو زيادة دور القطاع الخاص في امتلاك أو إدارة الممتلكات.

ومن ناحية أخرى فإن مفهوم الخصخصة هو توجه سياسي اقتصادي عام نحو توسيع قاعدة القطاع الخاص على حساب تقليل قاعدة القطاع العام نسبياً.

أن هذا المفهوم يتصف بالتعقيد لأسباب فكرية وسياسة وعملية حيث توجد أشكال وطرق ودرجات وفرص ومعوقات عديدة تحيط بمفهوم الخصخصة في أي مجتمع. وإذا انتقلنا إلى التعريف الأكثر اتساعاً لمفهوم الخصخصة، فقد عرف آخر الخصخصة على أنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق مبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية. وبالتالي لا يقتصر مفهوم التخصيص على فكرة بيع وحدات القطاع العام الخاسرة، أو الرابحة إلى القطاع الخاص، إنما هو أوسع نطاقاً من ذلك وأعمق مضموناً، حيث يتضمن ما يلي:

1. تحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيثما كان ذلك ممكناً وضرورياً من أجل الترشيد الاقتصادي ورفع الكفاءة.
2. تنشيط وتوسيع نطاق المنافسة في إنتاج وتسويق كافة السلع والخدمات، أو بمعنى آخر تحرير السوق من الاحتكارات العامة أو الخاصة كلما كان كذلك ممكناً. وبالتالي السماح بدخول القطاع الخاص منافساً للقطاع العام في الأنشطة المختلفة.
3. إلغاء قيام القطاع العام ببعض الأنشطة غير الملائمة له.
4. إسناد عملية إنتاج الخدمات التي تلتزم الحكومة بتوفيرها إلى القطاع الخاص لتحقيق خفض التكلفة، أو إسناد عقود إدارة الوحدات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص مع استمرار الملكية العامة، أو تأجيرها لفترات مختلفة إلى القطاع الخاص في ظل ضوابط ومعايير تحافظ على الصالح العام.
5. التوسع في تحميل تكلفة الخدمات العامة إلى المستفيد مباشرة كفرض رسوم على استخدام الطرق العامة.
6. تخفيض القيود البيروقراطية على حركة ومبادرات القطاع الخاص واختصارها إلى الحد الأدنى الضروري لتنظيم العلاقات وضبط معايير وجودة الأداء.

ويختم مفهومه للخصخصة بأنها حزمة متكاملة من السياسات التي تستهدف تحقيق الأهداف التنموية والتوزيعية بفاعلية أكبر من خلال إطلاق آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المناقشة من أجل الكفاءة.

وفقا للمفاهيم السابقة يتضح للباحث أن الخصخصة ليست مجموعة من الإجراءات المتفرقة، وهي ليست مجرد تخلص من بعض الوحدات الخاسرة للقطاع الخاص للخروج من مأزق استنزاف موارد الموازنة، وهي ليست بيع الأصول العامة لتمويل النفقات الجارية، كما أنها ليست ردة على أهداف التنمية والعدالة. ومن جانب آخر يرى آخر أن مصطلح الخصخصة يغطى أربعة أنواع من التدابير:

1. تحويل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص.
2. تخفيض النظم والإجراءات الحكومية التي تقيد بعض أنشطة القطاع الخاص.
3. الانفتاح والاتجاه إلى القطاع الخاص في تلك الأنشطة التي كانت حكر على القطاع العام.
4. العمل على تطبيق الأساليب والمعايير الإدارية للقطاع الخاص في القطاع العام.

أن هذا التعريف يتضمن عدة مفاهيم بديلة للخصخصة، وفي نفس الوقت فهو يقدم مفاهيم محددة يمكن أن تكون بديلة أو متلازمة على مستوى الدولة أو القطاع، بل والأهم هو أن ذلك المفهوم يمكن أن يمثل في عموميته، مدخلاً لمعالجة أوجه متنوعة للحاجة للخصخصة، فكل حالة لها اعتباراتها الظرفية ومحدداتها، وتتطلب بالتالي معالجة ذات خصوصية.

يرى Jeffrey R. & Harvey F. (2004). بأن الخصخصة بشكل عام بأنها انتقال عمل ما، كلياً أو جزئياً، من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بما ينطوي ذلك من اعتماد متزايد على فعاليات القطاع الخاص وقوى السوق سعياً لتحقيق الأهداف الاجتماعية. وتمثل الخصخصة في مفهومها المتطرف جهداً واعياً من أجل تقليص الجهاز الحكومي، ومن أجل تضيق مسئولية الدولة. وتناول الكاتبان مفهوم الخصخصة من خلال المنظور الإداري والاقتصادي والسياسي.

أ- المنظور الإداري

يطرح المنظور الإداري للخصخصة باعتبارها مجموعة من الخيارات المتاحة أمام المسئولين الحكوميين، الذين يسعون إلى تحسين أداء الحكومة. وفي أمريكا على وجه الخصوص، تعكس المناقشات التي تدور حول موضوع الخصخصة هذا التوجه نحو(حكومة جيدة)، وتفترض وجود مجموعة من الأهداف العامة، محددة بشكل جيد نسبياً، وتحوز هذه الأهداف العامة القبول على نطاق واسع، باعتبارها أهداف مشروعة، لأنها نجمت عن مداولات ديمقراطية بين خبراء مرموقين، أو تبنتها سلطات معترف بها. وتصبح المهمة الجوهرية للمسئولين الحكوميين، في وجود أهداف عامة واضحة ومقبولة،هي السعي لتحقيق تلك الغايات بكفاءة وفعالية قدر الإمكان. تمثل الخصخصة، في المنظور الإداري صندوقاً من الأساليب التقنية يمكن للمسئوليين الرسميين، أن يتناولوا منه الأساليب الأكثر ملائمة لإنجاز المهام المطلوبة. ويفترض المنظور الإداري أن يسعى المسئولون الحكوميون لخدمة المصالح العامة قدر استطاعتهم، حتى مع الاعتراف بالقيود التي تفرضها اعتبارات مثل المعلومات غير الدقيقة وتدخل التحيزات الشخصية، والمصالح الذاتية. ويقر المنظور أيضاً أن الكفاءة والفعالية لمبادرات معينة قد تعتمدان على الأطر التنظيمية والاقتصادية.

وبما أنه لا توجد أمام الحكومات طريقة مثلى، واحدة شاملة، في السعي لتحقيق الصالح الاجتماعي، فإن أصحاب المنظور الإداري يسعون لتحديد الظروف التي يمكن فيها استخدام الأدوات المختلفة للخصخصة أو دمج مجموعة هذه الأدوات. إن عوامل مثل مدى كون الخدمة حقيقية وقابليتها للتجزئة، ودرجة المنافسة بين موردي هذه الخدمة في القطاع الخاص، ومدى توفر المعلومات، والقدرة التنظيمية للحكومة، يجب أن تؤخذ كلها بعين الاعتبار عند تحديد الأسلوب التقني، أو مجموعة الأساليب التقنية التي يمكن إتباعها.

ب-المنظور الاقتصادي

يطرح المنظور الاقتصادي الخصخصة باعتبارها النتيجة الحتمية للحقائق الكلاسيكية الجديدة، التي تملي انكماش دولة الرفاهة المعتمدة على الدعم الحكومي بما تتسم به من ضخامة وتشعب. وهناك رؤيتان لهذا المنظور، رؤية كلية ورؤية جزئية. فالرؤية الكلية تفترض أن هناك قيوداً بنيوية تحد من حجم القطاع العام وقدرته على التدخل، وأن التحرك خارج تلك القيود غير قابل للاستمرار سوى لفترات قصيرة، وان أي جهود لتحدى هذه الحقيقة الإقتصادية تؤدي لا محالة إلى الركود والانحدار، حيث أن نفقات الدعم الحكومي تؤدي إلى فرض ضرائب قاسية، مما يخفض هوامش الربح والاستثمارات الخاصة. أما الرؤية الجزئية المرتبطة بسلوك الأفراد والمؤسسات فترجع سبب توسع الدور الحكومي في الاقتصاد إلى أسلوب المصالح الشخصية، الذي ينتهجه السياسيون والبيروقراطيون وجماعات المصالح مثل أصحاب العقود الحكومية والمستنفذين من برنامج الدعم الاجتماعي الذين يكسبون بكونهم المستفيدين من الدعم الحكومي أكثر مما يخسرون بسبب دفعهم لضرائب. وهذه الرؤية تصور القطاع الحكومي على أنه يتألف من أفراد يسعون لتحقيق مكاسب مادية شخصية، وأن ثمن ما يحققونه من نجاحات يأتي على حساب الكفاءة على المستوى الكلي وبالتالي يجري تصوير الخصخصة على أنها آلية تنتزع الموارد والثقة من أيدي البيروقراطية و تضعها في الأيدي العاملة الخفية للسوق، التي تتميز بدرجة أكبر من الكفاءة. ويميل المنظور الاقتصادي إلى تصنيف مبادرات الخصخصة حسب ثلاثة قيم رئيسية الملكية والمنافسة والربط بين المنفعة والثمن. فمن ناحية الملكية ينظر إلى عملية بيع الأصول والمؤسسات على أنه أكثر الأساليب شيوعاً مادام يؤدى إلى تخفيض العجز المالي للقطاع العام وتقليص حجم الجهاز الحكومي، وتحويل عملية صنع القرار إلى القطاع الخاص، الذي يفترض أن يكون أكثر انسجاماً مع مؤشرات السوق، وتعطي لعدد اكبر من الأفراد دوراً مادياً مباشراً في الارتقاء بالنمو الاقتصادي. ومن ناحية المنافسة، فإن الاعتماد المتزايد على قوة المنافسة بدون تغيير الملكية لا يترك للقطاع العام إلا مسؤولية وضع الأهداف وتعزيزها، مع اكتساب مزايا تطوير الكفاءة تخفيض البيروقراطية. أما الربط بين الثمن والمنفعة مثلما يحدث عندما يجري تمويل الخدمات عن طريق فرض رسوم الاستخدام أكثر من تمويلها عن طريق إيرادات الضرائب العامة فمن المفترض أن يؤدي إلى تراجع التوسع الحكومي بشكل غير مباشر، وذلك بتخفيض ميل

الحكومات لتزويد بعض المواطنين بقدر اكبر من الخدمات، يفوق حجم طلبهم لو كانوا يدفعون الثمن من أموالهم الخاصة.

ت–المنظور السياسي

بالرغم من أن البحوث المختلفة حول مفهوم الخصخصة تستمد مفاهيمها من كلا المنظورين الإداري والاقتصادي، فإن الفرضيات المنطقية لكل منها تتعارض مع بعضها البعض. فبينما يقترح المنظور الإداري أن يكون لدى المسئولين الحكوميين معلومات إلى حد ما، وأن دوافعهم نابعة من التزامهم بمصالح أوسع نطاقاً، وأنهم يعملون بقدر من الاستقلالية وحرية التصرف، فإن المنظور الاقتصادي يرى أن هؤلاء المسئولين غير مؤهلين لتقييم مؤشرات السوق و أنهم مدفوعون بالرغبة في الاستحواذ على نسبة أكبر من الثروة العامة لأنفسهم، وأنهم مقيدون تماماً بالقوى النقدية والمالية التي تعمل وفقاً لمنطقهم الخاص. ومن ناحية أخرى فإن كلا المنظورين يقللان من شأن الأبعاد السياسية للخصخصة، تلك الأبعاد التي تمتد جذورها إلى المصالح المتضاربة للطبقات والجماعات المتنافسة. ووصف الخصخصة بأنها تكيف اقتصادي هو وصف يميل إلى الحتمية، إذ يقلل من أهمية التنوع الفعلي في السلوك السائد بين الدول والمواطنين الذين يواجهون ظروف موضوعية متماثلة، كما يقلل من تأثير القوى غير الإقتصادية، مثل القومية والأيدلوجيات والعرقية. ويكون وصف الخصخصة بأنها تكيف براجماتي واقعي أكثر ملائمة، حيث يعترف بدرجة أكبر بأن الخصخصة اختيار يمكن أن يقبل أو يرفض، لكنه يبالغ في مدى الإجماع الاجتماعي على الأهداف والأولويات. وفضلاً عن ذلك، فإن المنظور الإداري من خلال التركيز على الفوائد والتكاليف الكلية لا يعطي الاعتبارات اللازمة لكيفية توزيع هذه التكاليف والفوائد على الجماعات المهنية والعرقية والطبقية، ويتجاهل قدره مبادرات الخصخصة على تغيير شكل المصالح السياسية، ويحقق أيضاً في مواجهة المطالب الأيدلوجية الأوسع نطاق التي تطرح باسم الخصخصة. ويخلص إلى إن الحركة الواسعة للخصخصة في كثير من مظاهرها يمكن فهمها كظاهرة سياسية، بشكل أفضل مما لو اعتبرت تكيفاً فنياً مع ظروف متغيرة أو تطبيقاً لنظرية اقتصادية. ويميل المنظور السياسي إلى اعتبار الخصخصة غالباً ما تأخذ شكل إستراتيجية لإعادة تنظيم المؤسسات، لكي تعطي الأفضلية لأهداف جماعات معينة على المطامح التنافسية لجماعات أخرى، أكثر من اعتبارها اختيار بين وسائل لتخفيف أهداف اجتماعية معترف بها.

مما تقدم نلاحظ:

أ– أن أدبيات الخصخصة واسعة، وإذا أخذنا من هذه الأدبيات، فسنحصل على أنماط مختلفة لتعريفات ومفاهيم الخصخصة ويعزي ذلك لاختلاف الباحثين سواء كانوا تابعين لمدرسة الفكر الكلاسيكي الحديث أم أصحاب مدرسة السياسة العامة. حيث ركز أتباع مدرسة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث الذين قدموا الكثير من البحوث في مجال الخصخصة عند بدايتها الأولى على ضرورة خصخصة المنشآت الصناعية

المملوكة للدولة. أما أصحاب مدرسة السياسة العامة فقد جذب انتباههم الاهتمامات التي ظهرت أخيراً والتي تشمل إصلاح أساليب توفير وتقديم الخدمات العامة. إن لكل من المدرستين جذور مختلفة، إذ أن اقتصادي المدرسة الكلاسيكية الحديثة يركزون على مجالات الملكية والمنافسة والأسواق. أما باحثو المدرسة العامة فيتركز جل اهتمامهم بمبدأ الكفاءة وكيفية تحقيق أهداف السياسة العامة.

ب-أن الأساس في عملية الخصخصة وفقاً للمفاهيم السابقة هو تحويل الملكية العامة للخاصة بالإضافة لمجموعة أوجه أخرى.

ت-إن عملية التحويل تتضمن تقليصا لدور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ث- من ضمن الأوجه الأخرى للخصخصة التي حوتها المفاهيم السابقة التوسع في تحميل تكلفة الخدمات العامة للمستفيد مباشرة مع إبقاء حقوق الملكية لدى الحكومة، وأخذت من القطاع الخاص وظيفة تسعير الخدمة المؤداة، ولكن ضمن سياسة تسعيرية تعمل على تغطية تكلفتها فقط. هذا يمثل في مفهوماً متميزاً للخصخصة عن ذلك الخاص بتحويل الملكية، وليس مجرد وجه من أوجهه. وإن كان التعرض له في إطار مفهوم د.عفيفي، جاء أحد مكونات حزمة متكاملة يتطلب أن يؤخذ بها.

ج-تعرضت بعض المفاهيم لإلغاء قيام القطاع العام ببعض الأنشطة غير الملائمة دون التعرض للمعايير في تحديد تلك الأنشطة وهذه مسالة جوهرية في تقدير وليس تفصيله.

ح- تضمنت بعض المفاهيم الجانب الخاص بإعادة صياغة السياسات العامة، ولاسيما الإقتصادية والاستثمارية والمالية، سواء لإشاعة جو المنافسة المطلوب أو التشجيع وإزالة العوائق أمام نشاط القطاع الخاص أو لأتباع سياسات حكومية تمويلية وتسويقية جديدة تماماً.

مما تقدم أنه يمكن النظر إلى مفهوم الخصخصة من عدة جوانب تشمل على سبيل المثال الملكية التامة، الرقابة الإدارة أو التشغيل. وبشكل عام فإن مفهوم الخصخصة يشمل أية أشكال أو أساليب أو إجراءات تسهم في توسيع نطاق القطاع الخاص وتقليص نطاق القطاع العام بأية صوره أو درجة مباشرة أو تدريجية أو غيرها. كما أنها تعني الاقتراب والتطبيق المتزايد لمبادئ وأفكار وأساليب السوق و الاقتصاد الحر والتخفيف من التدخل الحكومي عموماً.